وعند توفر الفرصة المناسبة ستدعى البلاد إلى انتخاب جمعية تأسيسية، لوضع دستور لدولة ديمقراطية مستقلة يتم خلالها اختيار نوع الحكم»[1]. وكانت الهيئة قد طلبت من الموظفين الفلسطينيين، الاستمرار في وظائفهم، والقيام بأعمالهم وواجباتهم حتى إنشاء هذه الادارة. الاّ أن طلب الهيئة الخاص بانشاء هذه الادارة، لم يلق الموافقة الرسمية العربية.

وعندما حل يوم الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، سارعت الحركة الصهيونية، لاعلان قيام دولة اسرائيل، في وقت كان فيه الفلسطينيون دون دولة، أو كيان سياسي يعبر عنهم دولياً بالشروط الدبلوماسية المطلوبة. وكان جُل قياداتهم السياسية خارج فلسطين، ولم تتسنّ لهذه القيادات إمكانية دخول فلسطين في تلك الفترة؛ حيث طلبت جامعة الدول العربية منهم، ترك الأمور للجيوش العربية، لتتمكن من استعادة فلسطين. الى أن كانت الهدنة الأولى، حيث عاودت بعدها «الهيئة» الطلب من جامعة الدول العربية ضرورة الموافقة على انشاء حكومة فلسطينية، مسؤولة أمام مجلس وطني يمثل الفلسطينيين قدر المستطاع. غير أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لم تأخذ بهذا الاقتراح. بل أنها أعلنت عن تشكيل «ادارة مدنية مؤقتة لفلسطين»، تكون مسؤولة أمام الجامعة العربية، وقامت بانتقاء أعضاء تلك الادارة[2]، وذلك بالاتفاق مع العناصر الفلسطينية المشاركة في اللجنة السياسية. وهم: أحمد حلمي عبد الباقي. د.حسين الخالدي كعضوين في اللجنة السياسية، وهنري كتن وأحمد الشقيري كمستشارين في اللجنة. وبهذه الجلسة، تم الاتفاق على انشاء ادارة فلسطينية للاعمال الادارية، والخدمات العامة. ونص مشروع الادارة على النقاط التالية:

- □ تؤلف ادارة مدنية مؤقتة في فلسطين، من عشرة أعضاء.
- □ تكون مهمة هذه الادارة المؤقتة، قاصرة على ادارة الشؤون المدنية العامة، ولا تشمل الأمور السياسية والعسكرية، ولا تكون لها صفة تمثيلية عن أهالي فلسطين.
- □ تسترشد هذه الادارة بالتوجيهات التي قد تشير بها جامعة الدول العربية.
- □ يعين مديرو هذه الادارة المؤقتة، بالاتفاق بين الجامعة العربية والهيئة العربية العليا لفلسطين.
- □ تكون الدوائر كما يلي: المالية، العدلية، الصحة، الشؤون الاجتماعية، المواصلات، الادارة العامة، الاقتصاد الوطني، الأمن العام، والدعاية والنشر.

وفي العاشر من تموز (يوليو) السنة ١٩٤٨، أعلن الأمين العام للجامعة العربية، تأليف الادارة الفلسطينية من السادة: أحمد حلمي عبد الباقي: الرئيس؛ جمال الحسيني: الأمين العام؛ سليمان طوقان: المواصلات؛ عوني عبد الهادي: الشؤون الاجتماعية؛ حسين الخالدي: الصحة؛ علي حسن: العدلية؛ رجائي الحسيني: الدفـــاع؛ يوسف صهيـون: الدعاية؛ ميشال أبكاريوس: المالية؛ أمين عقل: الزراعة.

في مساء اليوم ذاته، تداعت الهيئة للاجتماع بغية اتخاذ موقف ازاء هذه الادارة. وكانت أمام عدة خيارات، فكان عليها إما أن تؤيد هذه الادارة، أو أن تقف منها موقفاً حيادياً، أو أن تعارضها وتقاومها. وقد ارتأت الهيئة اتخاذ موقف اللاتعاون واللامعارضة، وبدأت بالعمل الحثيث لتثبيت وجهات نظرها في جامعة الدول العربية. في وقت كانت الهيئة